

البحث الأول



الجامعة القاسمية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

توجهات تطوير مقررات اللغويات (النحو/الصرف)

لغير الناطقين بالعربية لدى أساتذة اللغويات

بالجامعات الإماراتية

إعداد

د/هبة محمد إبراهيم محمد

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالرقازيق – جامعة الأزهر

أستاذ اللغويات العربية المساعد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الجامعة القاسمية بالشارقة

ملخص :

هدفت الدراسة الحالية لبحث توجهات تطوير مقررات اللغويات (النحو/الصرف) لغير الناطقين بالعربية لدى أساتذة اللغويات بالجامعات الإماراتية ، وقد جاءت معظم توجهات التطوير المطروحة ما بين الكبيرة والمتوسطة، من وجهة نظر أساتذة اللغويات؛ ما يعني أهمية تطوير مقررات اللغويات (النحو/الصرف)، وتم الإشارة كذلك إلى اتساق معظم التوجهات المطروحة بالإستبانة مع قناعات وتوجهات أساتذة اللغويات فيما يخص تطوير مقررات اللغويات (النحو/الصرف)، ما يعني أن البحث سد فجوة حقيقية في البناء المعرفي والوجداني لأساتذة اللغويات، وأنه بمثابة نقطة انطلاق لتفعيل آلية التطوير في ضوء واقع توجهات الأساتذة المعنيين، وأوصت الدراسة إلى ضرورة إخضاع أي عملية تطوير لأي مقرر دراسي للنمط العلمي للتطوير، وعدم الاعتماد في عمليات تطوير المقررات الدراسية على المبادرات الفردية، ومراجعة توصيات المجمع اللغوية العربية فيما يتعلق بتيسير تعليم النحو والصرف.

الكلمات المفتاحية: تطوير مقررات اللغويات - النحو/الصرف- غير الناطقين بالعربية - أساتذة اللغويات - الجامعات الإماراتية.

Abstract:

The current study aimed at examining the directions for developing linguistics courses (grammar/morphology) for non-Arabic speakers among linguistics professors at Emirati universities. This means the importance of developing linguistics courses (grammar / morphology), and it was also indicated that most of the approaches presented in the questionnaire are consistent with the convictions and orientations of linguistics professors regarding the development of linguistics courses (grammar / morphology), which means that the research bridged a real gap in the cognitive and emotional construction of linguistics teachers And that it serves as a starting point for activating the development mechanism in the light of the reality of the directions of the concerned professors. Grammar.

Keywords: developing linguistics courses - grammar / morphology - non-Arabic speakers - linguistics professors - UAE universities.

مقدمة:

اللغة جزء من ثقافة الإنسان، وهي الوسيلة الرئيسة التي يتواصل بها أعضاء المجتمع، فهي ظاهرة اجتماعية إنسانية، يمارسها الناس- في الظروف الطبيعية- كما يمارسون أي نشاط آخر، كالأكل والمشى؛ دونما تعقيدات، أو صعوبات.

وتتنمي اللغة العربية إلى عائلة اللغات الحامية السامية التي تضم كثيراً من اللغات الأخرى، كالمصرية القديمة والآرامية والعبرية، وغيرها، ومن ثم فهي من أعرق اللغات ذات التاريخ الإنساني والحضارى، ويكفيها شرفاً؛ أنها لغة القرآن الكريم، وحارسة التراث الإسلامي عبر الأجيال والقرون؛ فهي محفوظة إلى يوم الدين؛ بحفظ الله تعالى كتابه العزيز، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (1)

وللعربية كغيرها من اللغات أربعة فنون: الاستماع، الحديث، القراءة، الكتابة، كما تتوزع لعدة علوم فرعية هي: الأصوات، الصرف، المعاجم، الدلالة، الرسم (الهاء)، النحو، بالإضافة إلى البلاغة. والواقع يشير إلى أن تعليم اللغويات (نحو/ صرف) قد انحصر في كتابين، تم تأليفهما منذ قرابة سبعة قرون من الزمان، وهما: كتاب (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)، وكتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، حيث يتم تحديد بعض الموضوعات النحوية أو الصرفية في كل مرحلة، عبر مختلف مراحل التعليم.

والكتابان عبارة عن شرحين لألفية ابن مالك الشهيرة، التي وضعها "جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، أحد أعلام النحو المعروفين بالأندلس وإمام النحاة في عصره، وكان نظم الشعر سهلاً عليه جداً؛ مما جعله يخلف فيه منظومات شعرية مختلفة في النحو والصرف، ومنها هذه الألفية المعروفة، وهي في ألف بيت؛ موزون ومقفى". (2)

وقد تصدّى لشرح هذه الألفية علماء كثيرون، منهم عبد الله بهاء الدين بن عقيل، الذي تُوفي في 769هـ؛ ما يعني أن معظم الطلاب يدرسون كتاباً قد تم تأليفه منذ سبعة قرون؛ في وقت لم تعرف فيه معظم بلدان العالم آنذاك الجامعات، ولم يكن هناك شئ يُذكر من علوم التربية الحديثة، وكذلك فقد اختلفت المجتمعات الإنسانية اليوم عن مثيلاتها في تلك الحقبة اختلافاً كبيراً في كافة شئون الحياة، وفي مقدمتها الشأن التعليمي والتربوي.

وعليه؛ فليس من المنطقي؛ أن يدرس طلاب يعيشون في القرن الحادي والعشرين الميلادي هذا الكتاب الذي تم وضعه في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، حيث يتضح لمن يطالعه مدى صعوبة محتواه، وجفاف مادته، وقلة أمثلته، وبعدها عن طبيعة العصر وحياة الطلاب؛ فضلا عن الشرح المحدود واللغة الجافة التي لم تعد تناسب هؤلاء الطلاب؛ مما يتعارض مع أدبيات المناهج الدراسية التي ترى ضرورة مناسبة المناهج الدراسية لحاجات الطلاب ولقدراتهم ومهاراتهم، وأن تتوافق مع توجهات المجتمع وحاجاته وثقافته وروح عصره.

كل ذلك في وقت تفجرت فيه كل مصادر المعرفة، وتطورت كافة العلوم والمناهج، وكذلك وسائل الاتصال؛ تطوراً ليس له مثيل؛ حتى غدت كل قارات العالم كأنها قرية صغيرة؛ لا يكاد يغيب شئ من أخبارها وأحوالها.

(1) سورة الحجر: الآية (9).

(2) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، ص310.

والأمر المُستغرب هنا؛ أن الجامعات العربية تضمُّ العديد من الكليات والأقسام العلمية المتخصصة تخصصاً كاملاً في علوم اللغة العربية وآدابها؛ كما تضم أيضاً العديد من كليات التربية، التي يعمل بها كثير من الخبراء والمتخصصين في تدريس علوم العربية، ومع ذلك يظلُّ تدريس اللغويات (النحو/ الصرف) على هذا النحو منذ مئات السنين؛ دون أن يتم تعديله وتطويره.

ومما يؤكد دوافع ومبررات هذا البحث أيضاً وجود شكوى قديمة جداً من صعوبة النحو العربي وثقل كتبه ومصنفاته وصعوبتها ... هذه الدعوة تعود إلى ما قبل تأليف ابن عقيل لكتابه بسنوات طويلة... فقد قال الجاحظ في كتابة (الحيوان): "قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلما لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها، وما لك تقدّم بعض العويص، وتؤخر بعض المفهوم، فقال: "أنا رجل لم أضع كتبني لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلّت حاجاتهم إليّ فيها... وإنما قد كسبت في هذا التدريس، إذ كنت إلى التكسب ذهبت" (3)

ويبدو جلياً من كلام أبي الحسن الأخفش (الأوسط) وهو من أكبر النحاة البصريين، والمُتوفى سنة 211هـ الدوافع الحقيقية لبعض النحاة من جعل كتب النحوية بهذه الصعوبة وهذا التعقيد... وبعد حوالي أربعة قرون من كلام الجاحظ وضع ابن مضاء القرطبي المتوفى في سنة 592هـ كتابه الأشهر (الرد على النحاة)، الذي حمل فيه حملة عنيفة على علماء النحو، وما أحدثوه في قواعد اللغة العربية، وكان أبرز ما طالب به ابن مضاء هو حذف وإبطال نظرية العامل، التي تحتم وجود عامل لفظي أو معنوي يحدث الإعراب في الكلمات المختلفة، حيث يقول: "فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والجزم والخفض لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع يكون بعامل لفظي ومعنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً)... أن الرفع في (زيد)، والنصب في (عمراً)؛ إنما أحدثه (ضرب)... وذلك بين الفساد. وقد صرح بذلك أبو الفتح بن جنّي وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد الكلام في العوامل اللفظية والمعنوية: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل؛ من الرفع والنصب والجزم؛ إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره". (4)

وعليه تمثلت مطالب ابن مضاء في أن يُحذف من النحو ما لا يُحتاج إليه كـنظرية العامل، والقياس، وكذلك التخلص من كثير من صيغ بابي التنازع والاشتغال، وغير ذلك كثير، ومن ثم فقد رأى " أن هذا كله قد أفسد النحو العربي إفساداً، لأنه ملأه بمسائل ومشاكل لا نحتاج إليها في تصحيح نطقنا وتقويم ألسنتنا"، ولعل ذلك ما جعل الخليل بن أحمد يقول فيما نقل عنه الجاحظ في أوائل حيوانه: "لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه، حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه". (5)

(3) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، ص 11.

(4) الرد على النحاة، ص 40.

(5) المرجع السابق، ص 41.

ولذا فالداء قديم، وقد استفحل هذا الداء بعد الخليل، حتى أصبح ما لا يحتاج إليه في النحو يزيد أضعافاً مضاعفة على ما نحتاج إليه؛ بل لقد أصبح ما لا نحتاج إليه موضع الاهتمام والعناية من النحاة، لأنه الجانب المستغلق، ولأنه مكان الشبهة والنظر" (6)

وفي العصر الحديث؛ سار على درب الجاحظ وابن مضاء علماء وخبراء كثيرون، وكان أبرزهم العلامة شوقي ضيف، الذي قام بتحقيق كتاب (الرد على النحاة، 1947)، ثم قام بنشر كتابيه المهمين في هذا المجال: (تجديد النحو، 1982)، (تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، 1986).
وتأسيساً على أن قواعد النحو والصرف تُعدُّ وسيلة لضبط الكلام؛ تحدثاً وكتابةً، وليست غاية لذاتها، لأن هذه القواعد؛ لو كانت غاية وهدفاً، وليست وسيلة؛ لربما كان من المقبول لدى الخبراء أن يظلَّ تدريس هذا الكتاب ممتداً لآماد طويلة، ولم يكن ثمة مبرر لأي اعتراض على هذا.
ومعروف أن الوسيلة نفسها هي السبب في البدء في وضع قواعد النحو والصرف على يد أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ)، وذلك حين شاع اللحن (الخطأ في ضبط الكلام) على ألسنة العرب، بعد اختلاطهم بمن أسلم من الحضارات والشعوب الأخرى، حيث خيف من تسرب هذا اللحن إلى القرآن الكريم ذاته.

ونظراً لأن توجهات تطوير المقررات الدراسية أمر حاسم، وعامل أساسي في تطوير هذه المقررات تطويراً فعلياً، ومن ثم ينبغي مراعاتها وأخذها في الاعتبار عند محاولات التطوير، لإحداث التطوير الحقيقي لتلك المقررات.

وبناءً على ما تقدم؛ فقد دعت الحاجة إلى تطوير مناهج اللغويات (النحو/الصرف)، التي يدرسها طلاب أقسام اللغة العربية بالمرحلة الجامعية؛ خصوصاً غير الناطقين بالعربية، تطويراً يتناسب مع طبيعة العصر، وحاجات الطلاب، ومع كون القواعد وسيلة، وليست غاية؛ وهو أمر يستدعي الوقوف على توجهات التطوير لدى أساتذة اللغويات، وهم الفئة الأقرب للميدان.

وعليه يعدُّ التعرف على توجهات هؤلاء الخبراء نحو تطوير مناهج اللغويات أمراً مهماً وحيوياً؛ يمكن أن يسهم في تطوير هذا المجال بصورة تتناسب مع التوجهات الحديثة في إعداد المناهج الدراسية، مع الحفاظ على خصوصية مناهج اللغة العربية بالمرحلة الجامعية.

ويُقصد بتوجهات التطوير هنا؛ مجموعة المقترحات والإجراءات العملية، التي تهدف لتطوير محتوى منهج اللغويات، من حيث شرح القواعد النحوية والصرفية بلغة سلسة وميسورة؛ يستطيع الطلاب فهمها والتجاوب معها، وتحصيل المعارف ببسر من خلالها، وكذلك عرض أمثلة واقعية، تتصل بحياة الطلاب، وعدم التوسع في عرض الآراء النحوية؛ تخفيفاً عليهم، كما تتعلق توجهات التطوير أيضاً بتوظيف استراتيجيات التدريس الحديثة في عرض المحتوى، وغير ذلك من جوانب التطوير التي تضمنتها أداة البحث المُتمثلة في استبانة توجهات التطوير.

في ضوء ما سبق؛ فقد توافرت لدى الباحثة عدة أسباب جعلتها تشعر بمشكلة البحث، وتراها جدية بالبحث والنظر، ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

- الواقع الميداني مُمثلاً في اعتماد كل شروح النحو والصرف على كتاب شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي (حوالي منتصف القرن الثامن الهجري)؛ ما يعني مرور حوالي سبعة قرون على تأليفه؛ ما يتناقض مبدئياً مع ضرورة مواكبة المناهج لطبيعة العصر، ولميول الطلاب ومهاراتهم وقدراتهم.

- بحكم تخصص الباحثة في مجال اللغويات، وممارستها لتعليم النحو والصرف في المرحلة الجامعية منذ أكثر (14) عاماً، ومعايشتها معظم مشكلات تعليم النحو والصرف على أرض الواقع.

- أن الجامعة القاسمية الواعدة؛ مُمثلة في مؤسسها وراعيها (صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمي)، ومن ورائه قيادتها الحكيمة، تُضُم كلية للآداب وقسماً للغة العربية، ومركزاً لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها من شتى بقاع الأرض؛ حيث تضع اللغة العربية وتعليمها خاصة لغير الناطقين بها على قائمة أولوياتها.

(6) الرد على النحاة، ص8.

- أن هناك شكوى (قديمة/ حديثة)، تعود بدايتها إلى القرون الأولى للهجرة النبوية الشريفة، حيث عصور الفصاحة والبلاغة، والاهتمام الكبير باللغة العربية، وإتقانها من قبل معظم الناس؛ من صعوبة النحو والصرف وثقل كتبهما ومصنفاتهما؛ ومن ثمّ؛ فإن وجود شكوى الصعوبة في القرن الحادي والعشرين أكثر منطقية وقبولاً.

- نتائج البحوث والدراسات التي أكدت أن معظم الطلاب في مختلف المراحل يواجهون صعوبات حقيقية في دراسة النحو والصرف؛ منها على سبيل المثال لا الحصر: (العجمي، معصومة، 1995)، (مقبل، محمد حسن، 2000)، (إبراهيم، بلقيس، 2002)، (الزريقي، رفيق، 2007)، (عردان، وافي، 2009).

- ما أكدته دراسات عديدة على أهمية توجهات تطوير المقررات الدراسية لدى الفئات المعنية، ودورها في إحداث التطوير الفعلي لهذه المناهج، ومن ثم تصبح هذه المناهج متسقة مع غاياتها ومحقة لأهدافها على المستويين النظري والتطبيقي الميداني.

وعلى ذلك يمكن عرض مشكلة البحث في تساؤل رئيسي هو: ما توجهات تطوير مناهج اللغويات

(النحو/الصرف) لغير الناطقين بالعربية، لدى خبراء اللغويات بالجامعات الإماراتية؟

والبحث الحالي على قدر كبير من الأهمية، وأهميته تبدو من ناحيتين هما:

الأولى: من ناحية التوجّه:

فالباحث يواكب التوجهات الكريمة لصاحب السمو (الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي) والداعية إلى نشر وتطوير تعليم العربية لغير الناطقين بها، تدعيماً للغة العربية بين باقي اللغات، ونشراً للثقافة العربية بين مختلف الأمم، مع الحفاظ على خصائص اللغة العربية مُمثلة في قيم وعادات وتقاليد الشعوب العربية.

الثانية: من ناحية الموضوع:

فالباحث يتناول توجهات تطوير مناهج اللغويات (النحو/الصرف) لغير الناطقين بها (على جدتها) لدى أساتذة اللغويات (على عظم دورهم)؛ فأهمية البحث تتعاضم بتعاضم أدوار أساتذة اللغويات، وتتعدد بتعدد احتياجات ومشكلات دارسي اللغة العربية غير الناطقين بها، كما أنه يتناول توجهات الفئة الأقرب لتلك المقررات ودارسيها، والأكثر خبرة بها وتفهما لطبيعتها وهم أساتذة اللغويات.

وكذا إمكانية أن يكون البحث الحالي خطوة على طريق تطوير باقي مقررات فروع اللغة العربية لغير الناطقين؛ بما يتواكب وأحدث النظم التعليمية، مع الحفاظ على خصوصية اللغة العربية.

ويقتصر البحث على تحديد توجهات التطوير العامة لمناهج (النحو/الصرف)، دون الخوض في تفاصيل هذا التطوير. كذلك تقتصر العينة على أساتذة وخبراء اللغويات بكليتي الآداب: (بالجامعة القاسمية، وجامعة الشارقة، ومركز اللغات بالجامعة القاسمية)، اتساقاً مع التخصصات المطلوبة، أيضاً لا تتحصر توجهات تطوير مناهج اللغويات (النحو والصرف) لغير الناطقين في مستوى دراسي معين، وإنما تشمل جميع المستويات.

الدراسة النظرية للبحث:

في سبيل الإحاطة بالمفاهيم الأساسية للبحث؛ استعرضت الباحثة المحاور الآتية: نشأة النحو والصرف وتطورهما، واقع تدريس النحو والصرف بالجامعات، توجهات الخبراء ودورها في تطوير مناهج اللغويات (النحو/الصرف)، وفيما يلي تفصيل هذا كله:

أولاً: نشأة النحو والصرف وتطورهما:

اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم؛ المنزل على رسول الله (ﷺ)، وقد كانت أمة العرب وقت البعثة النبوية الشريفة تعاني من الأمية؛ حيث لا يعرف أكثرهم القراءة والكتابة؛ فضلاً عن معرفة، أي علم، أو فلسفة أو حكمة؛ على رغم تحضر كثير من الأمم التي عاصرتهم، أو جاورتهم في ذلك الزمان، كأمة الفرس وأمة الرومان،" فقد روى البلاذري أن الإسلام جاء وفي قريش سبعة عشر كلهم يكتب". (7)

ورغم أمية العرب؛ فقد شاءت إرادة الله تعالى أن يرسل إليهم، وإلى الناس كافة- رسولاً أمياً أيضاً بكتاب يفيض بالبلاغة والفصاحة والنظم المعجز، حيث يقول تعالى: { هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ } .(8)

وقد كانت أمية الرسول (صلى الله عليه وسلم) أمراً ضرورياً وشيئاً حتمياً؛ حتى لا ينتشك كفار قريش والعرب ومن بعدهم من كافة الأمم والأجناس في أن محمداً قد أَلْف، أو نظم القرآن الكريم من تلقاء نفسه، أو تأثراً، أو تقليداً للكتب السماوية السابقة عليه؛ فقطعاً لكل أسباب الشك والريبة؛ فقد شاءت إرادته ﷺ أن يكون خاتم رسله أمياً، قال تبارك وتعالى: { وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَأَزْتَابَ الْمُبْطَلُونَ } .(9)

(7) السبعة في القراءات، ص 183.

(8) سورة الجمعة: الآية (2).

(9) سورة العنكبوت: الآية (48).

ويجدر بنا القول؛ إنه على رغم من أن العرب كانوا أميين؛ إلا إنهم كانوا يتحدثون عربية صحيحة خالية من كل عيب؛ سليقة وطبعاً، وليس دراسة وتعلماً؛ بل إنهم كانوا أرباباً في الفصاحة والبيان، وكان الشعر فنهم الأكثر ووسيلتهم في التغنى بأمجادهم والاعتزاز بأنسابهم؛ بل وصل الأمر لأن يعقدوا له أسواقاً ومؤتمرات، حيث يتنافسون في قرض الشعر ونظمه: كسوق عكاظ، وذي المجاز، وغيرهما؛ بل بلغ الأمر أن اختاروا سبعاً من أعظم قصائد شعرائهم وعلقوها بالكعبة المشرفة؛ بيت الله الحرام؛ تخليداً لهذه القصائد، وتعظيماً لأصحابها.

ولم يكن شعراء الجاهلية مجرد نفر قليل يتقن العربية ويجيد استعمالها؛ بل كان معظم الناس في شبه الجزيرة العربية؛ حواضرها وبواديها يتكلمون العربية بطلاقة دون لحن، أو خطأ؛ شأن الناس في كل البلدان الذين يتكلمون لغات أقوامهم... ومع ذلك فقد ثبت أن اللحن (الخطأ في ضبط الكلام شفاهة) قد وقع في العصر الجاهلي، كما أن بدء جهود التصويب كان في العصر الجاهلي أيضاً، وكانت هذه الجهود تقوم على استبشاع الخطأ وزجر مرتكبه؛ ممن يملك الزجر، ثم إرشاده إلى التعبير الصحيح، وقد روى أن الشيخ المحترم في العرب كان إذا لحن لم يصوبوا كلامه؛ إحتراماً له؛ بل كانوا كثيراً ما يقلدونه في الخطأ، ويُفهم من هذه الرواية- إن صحت - أنهم كانوا يصوبون لغير هؤلاء الشيوخ المحترمين. (10) وبعد سنوات من البعثة النبوية الشريفة، وفي حياة الرسول (صلى الله عليه وسلم) استمر هذا اللحن في الظهور؛ " فقد روى بعض الرواة أنه سمع رجلاً يلحن في كلامه، فقال: " أرشدوا أخاكم فقد ضلّ" (11). ولما انتقل الرسول إلى الرفيق الأعلى واستحر القتل في حروب الردة بالقراء لأي الذكر الحكيم؛ دخل عمر بن الخطاب على أبي بكر (رضي الله عنه) في سنتين من خلافته، فقال: " أن أصحاب الرسول (صلى الله عليه وسلم) يتهافون في الحرب تهافت الفراش في النار، وإني أخشى أن يُقتلوا جميعاً، وهم حَمَلَة القرآن؛ فيضيع منه كثير، فتوقف أبو بكر (رضي الله عنه) وتردد، وما زال به حتى وافقه على كتابته في مصحف واحد". ولما ولي عمر الخلافة بعد أبي بكر (رضي الله عنهما) كتب إليه أحد ولاته كتاباً به بعض اللحن، فكتب إليه عمر: " أن قنّع كاتبك سوطك" (12).

(10) المعيار في التخطنة والتصويب، ص44.

(11) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، ص10.

(12) المرجع السابق، ص11.

غير أن اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال قليلاً؛ بل نادراً، وكلما تقدمنا منحدرين مع الزمن اتسع شيوعه على الألسنة، وخاصة بعد تعرب الشعوب غير العربية، التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية؛ مما فسح للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها، كما فسح للحن وشيوعه. وحدث الأمر ذاته للعرب الذين استقروا في الأمصار الإسلامية؛ فقد أخذت سلائقهم تضعف لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة، حتى عن بلغاتهم وخطبائهم المفوهين". (13) ومن هذه الروايات وغيرها؛ ما يثبت أن اللحن انتشر بين العرب، بسبب اختلاطهم بالأعاجم؛ فخلطوا بين العربية وبين لغاتهم؛ فظهر اللحن على ألسنتهم، ومن ثم على ألسنة بعض العرب.

وفي ظلّ هذه الأحداث؛ خشى المسلمون من شيوع اللحن في العربية، ومن ثم إلى القرآن الكريم، " فكان أول ما ظهر من محاولات لحفظ اللغة ما قام به أبو الأسود الدؤلي (ت: 69هـ)؛ من نَقْط (ضبط وتشكيل) للمصحف؛ لتحديد الحركة الإعرابية، ثم محاولة للتعرف على بعض الظواهر النحوية، أو تحديد شئ من معالمها. وبين نَقْط المصحف والتعرف على بعض ظواهر النحو صلة وثيقة، ولعلّ الأولى كانت الطريق إلى الثانية... المهم أن محاولة أبي الأسود كانت شيئاً جديداً، وقد أثارت انتباه الناس وإعجابهم؛ فاختلّفوا إليه يتعلمون منه". (14)

وعلى الرغم مما شاع؛ من أن المحاولات الأولى لوضع قواعد النحو قد بدأت على يد أبي الأسود؛ إلا أن هناك خلافاً بين علماء العربية حول هذا الموضوع، وفي ذلك يقول السيرافي: "اختلف الناس في أول من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي وقيل هو: نصر بن عاصم، وقيل بل هو: عبد الرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلي". (15)

(13) المرجع السابق، ص 31.

(14) في إصلاح النحو العربي، ص 8.

(15) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، ص 13.

كما اختلفت الروايات حول المواقف والأسباب التي دعت أبا الأسود للبدء في وضع قواعد للنحو العربي؛ تعصم الألسنة من اللحن والزلل في لغة القرآن الكريم، وصلة الإمام على بن أبي طالب (كرم الله وجهه) بهذه المحاولة أو دوره فيها، وكذلك دور الأمويين؛ مما لا يتسع المقام لتناوله هنا بالتفصيل.

وقد تعرضت محاولات، أو جهود أبي الأسود النحوية لتطوير وتعديل على يد الأجيال التي تلت؛ ممن اهتموا بهذا الضرب من الدراسات، ولكن مضى نحو قرن بعد وفاة أبي الأسود قبل أن تظهر أول محاولة جادة للتأليف في النحو على يد عيسى بن عمر (ت: 149هـ)، الذي يُنسب إليه كتابان في النحو، أحدهما: الجامع، والآخر: الإكمال، أو المكمل. (16)

ولئن كان أبو الأسود هو أول من ألف في النحو على ما هو مشهور؛ فإن معاذ بن مسلم الهراء (ت: 90هـ) هو أول من ألف في الصرف والتصريف، ولئن كانت البصرة هي مهد النحو؛ فإن الكوفة هي مهد الصرف؛ فقد كانت هاتان الحاضرتان، وغيرهما من الحواضر العربية تتنافس فيما بينها في وضع التصانيف في التفسير، والحديث، والفقه، وعلوم العربية، وغيرها.

ويُعدُّ عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي (ت: 117هـ) أول النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، ويتبعه في هذه الأولية المبكرة جيل من تلاميذه في مقدمهم عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب، وفيه يقول ابن سلام الجمحي: كان أول من بعج (فتق) النحو ومدَّ القياس وشرح العلل، وبذلك يجعله الواضع الأول للنحو؛ إذ يجعله أول من اشتق قواعده وأول من طرد فيها القياس، بحيث يُحمل ما لم يُسمع عن العرب على ما سمع عنهم". (17)

وقد بلغت هذه المرحلة من التطور في الدراسات النحوية أعلى مستوياتها على يد الخليل بن أحمد (ت: 175هـ)؛ ذلك أنه هو المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي كما يُرجح أغلب المحققين، وعنه قال الزبيدي: "إنه هو الذي بسط النحو ومدَّ أطنايه، وسبب علله وفتق معانيه، وأوضح الحجاج فيه، حتى بلغ أقصى حدوده، وانتهى إلى أبعد غاياته". (18)

(16) في إصلاح النحو العربي، ص 9.

(17) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، ص 23.

(18) في إصلاح النحو العربي، ص 10.

والحق أنه: سبقت الخليل في النحو والتصريف خطوات مهمة، وخاصة عند أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، ولكن الحق أنه هو الذي رفع قواعدهما وأركانهما وشاد صرحهما وبناءهما الضخم؛ بما رسم من مصطلحاتهما وضبط من قواعدهما، وبما شَعَب من فروعهما؛ فقد تناول هذين العلمين سانحين من أسلافه، وما زال بهما حتى استويا في صورتها التي ثبتت على الزمن، ونستطيع، أن نقول في إجمال: إن جمهور ما يصوره سيبويه في كتابه من أصول النحو والتصريف؛ إنما هو من صنيع أستاذه، ولا ينكر أحد ما لسيبويه من إكمال في العلمين وتتميم، ولكن المهم أن واضع تخطيطهما وراسم لوحتيهما إنما هو الخليل" (19)

ومن ثم يأتي أبرز تلامذة الخليل وهو سيبويه (ت: 180هـ)؛ فوضع أول مؤلف شامل لكل قواعد اللغة العربية، وهو مؤلفه العظيم "الكتاب"، حيث جمع فيه الصرف إلى جانب النحو، إلى جانب علم الأصوات أيضاً، فقد خصص الجزء الأول من كتابه لموضوعات النحو، " فقد تناول فيه الكلمة والنكرة والمعرفة، والأفعال اللازمة والمتعدية... إلى آخر أبواب النحو، أما الجزء الثاني فقد خصصه للصرف، حيث عرض لموضوعات: النسب، التصغير، نوني التوكيد، إلى آخر أبواب الصرف".

وقد سارت على طريقة "كتاب" سيبويه في الجمع بين النحو والصرف كتب كثيرة، مثل "المقتضب" للمبرد (ت: 285)، أو "المفصل" للزمخشري (ت: 538هـ)، كما خالفته كتب كثيرة، ومن ذلك "التصغير" لأبي جعفر الرواسي (ت: 187هـ)، و"المصادر"، للكسائي (ت: 189هـ).

وفي ضوء ما تقدم تأسس علم النحو العربي في مدينة البصرة العراقية؛ فصارت قبلة في هذا المجال، وصار نحاتها أئمة النحو لكل الأجيال، كما قامت الكوفة بوضع علم الصرف، فصارت أيضاً قبلة في هذا المجال، ثم ظهرت مدارس نحوية رائدة في كل من "بغداد والأندلس ومصر، فأسهمت إسهاماً عظيماً في تشييد صرحي النحو والصرف حيث تحددت حدودهما وبرزت معالمهما، حتى صارا علمين، وتخصصين كبيرين.

ثانياً: مشكلات النحو والصرف ومحاولات إصلاحها قديماً وحديثاً:

برزت الشكوى من صعوبة النحو والصرف مبكراً. ودليل ذلك نصّ الحوار الذي ذكره الجاحظ في كتابه "الحيوان"، والذي دار بينه وبين واحد من كبار علماء النحو، وهو أبو الحسن الأخفش (الأوسط)، والذي ظهر فيه تعمد الأخفش، وبعض العلماء جعل كتب النحو عسيرة الفهم، صعبة التحصيل على

طلاب العلم، وعلى معظم الناس، حتى يظلّ الناس في حاجة دائمة إليهم؛ ليشرحوها ويفسروها لهم مقابل المال والعطاء.

ويمكن تلخيص أهم مشكلات تعليم اللغويات (النحو/الصرف) مما أورده (ابن مضاء القرطبي، 1947)، (عبدالوارث سعيد، 1985)، (شوقي ضيف، 1999)، (شوقي ضيف، 2013):
أولاً: نظرية العامل:

تُعد نظرية العامل من أسس النحو العربيّ التقليدي، وهي معتمدة على أن كل أثر لا بد له من مؤثر، فالفاعل مثلاً إنما رُفع بسبب الفعل، والمبتدأ مرفوع بالابتداء، وقد اختلف العلماء في ذلك كثيراً. وقد ناقش ابن مضاء نظرية العامل نقاشاً مستفيضاً في كتابه "الرد على النحاة"، والذي حمل فيه حملة عنيفة على علماء النحو، وما أحدثوه في قواعد اللغة العربية.

وكان أبرز ما طالبهم به: إبطال نظرية العامل، التي تحتم وجود عامل لفظي أو معنوي يُحدث الإعراب في الكلمات المختلفة، حيث قال: "فمن ذلك أدعائهم أن النصب والجزم والخفض لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع يكون بعامل لفظي ومعنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) ... من أن الرفع في (زيد)، والنصب في (عمراً)؛ إنما أحدثه (ضرب) ... وذلك كله بيّن الفساد لا طائل منه.

وقد صرح بذلك أبو الفتح بن جنّي فقال: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل؛ من الرفع والنصب والجزم؛ إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره". (20)

(19) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، ص 34.

(20) الرد على النحاة، ص 40.

(21) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص 132.

(22) إحياء النحو، ص 29.

وحدثنا سار إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" 1937 على درب ابن مضاء فقد دعا إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها؛ واعتبرها "أساس المشكلات في النحو، ووجد في إلغائها مفتاح تيسيره" (21)، كما دعا إلى كل ما أقامه حولها النحاة من أصول فلسفية، وما رتبوه عليها من أحكام أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة على حد قوله. (22)، أيضا ادعى إبراهيم مصطفى أن الحركات الإعرابية "من عمل المتكلم؛ ليدل بها على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام" (23).

وقد تأثر إبراهيم مصطفى في ذلك بابن جني (ت392هـ) الذي يرى أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره (24)، وهو متأثر هنا أيضا برأي ابن مضاء القرطبي (ت592هـ). (25)

ثانياً: كتب النحو: وتتمثل أهم عيوب كتب النحو فيما يلي:

- **الإضطراب:** ويقصد به عدم وجود خطة واضحة ومحكمة يقوم عليها بناء كتب النحو، وخير مثال على ذلك كتاب (الكتاب)، وهو أول، وأهم مؤلف في النحو؛ فسيبوية لم يكن يسير على خطة واضحة، ولذلك قدم أبواباً من حقها أن تتأخر، وأخر أبواباً من حقها أن تتقدم، كما وضع فصولاً في غير موضعها، كما أنه لم يذكر مسائل الباب الواحد متصلة متتابعة؛ بل ذكر بعضها في موضع، وبعضها الآخر في موضوع ثانٍ، بعد أن يفصل بينهما بأبواب غريبة، وغير ذلك.

- **التطويل:** حيث تعاني معظم كتب النحو من التطويل المفرد الناشئ عن التكرار والاستطراد والحشو، ومعالجة قضايا أجنبية لا صلة لها بالنحو، ومما أسهم في ذلك الولع الجدل والمناقشات اللفظية، والإغراق في الجرى وراء العلل وتتبع السقطات، ولو كانت أسلوبية، وغير ذلك.

(23) المرجع السابق، ص50.

(24) الخصائص ص109.

(25) الرد على النحاة، مقدمة المحقق.

- جمود اللغة: فقد كانت لغة كتب النحو القديمة؛ يعيبها ما فيها من جفاف والتواء ومبالغة؛ بل كان لكل مرحلة من مراحل وتطور التأليف لغتها التي تتسم بمجموعة من العيوب، فهناك اللغة المضغوطة المزدحمة بالدلالات والإشارات والأحكام النحوية، وذلك كلغة سيبيويه، وهناك اللغة الموجزة؛ لغة المتون وأشباهها، وهناك اللغة المعمّاة المغرقة في التجريد، كلغة ابن جنى في بعض مواطن خصائصه، ولغة بعض الحواشي والتقارير.

- جفاف اللغة: ويقصد به الاكتفاء بالقواعد النظرية المجردة، مع عدد محدود من الأمثلة المكررة والمبتوتة الصلة بالحياة، إلى حدّ أن هذا الوضع ألقى في روع بعض المبتدئين في دراسة النحو أي هذه القواعد خاصة بتلك الأمثلة بذاتها، ومن ثم يقع في الحيرة حين يطلب منه تطبيق القواعد نفسها على أمثلة أخرى مماثلة في التركيب، فما بالك إذا طُلب منه أن ينطلق بها كاتباً، أو متحدثاً.

ثالثاً: مناهج النحاة في دراسة النحو:

وكان من أهم عيوب تلك المناهج ما يلي:

- تحديد بعض القبائل العربية بذاتها؛ لأخذ اللغة عنها والإعراض عن غيرها، كما أن ذلك التحديد لم يكن قائماً على أسس محددة من المستوى اللغوي بقدر ما كان حرصاً على أن تكون اللغة المأخوذة عربية خالصة من التأثيرات الأجنبية، والقبائل هي: تميم، قيس عيلان، أسد، هذيل، كنانة، طي... وكانت توجد خلاقات بين لغات هذه القبائل، وبينها وبين لغات باقي القبائل.

- توسيع الحدود الزمنية للفترة التي حددها للاحتجاج؛ فامتدت على مدى عدة قرون، بعضها قبل الإسلام وبعضها بعده، ولا ريب في أن عربية القبائل التي حددها قد أصابها شيء من التطور خلال تلك الفترة الممتدة، حتى مع التسليم بانعدام أي تأثير أجنبي.

- اعتمادهم على الشعر، باعتباره مصدراً أساساً لاستنباط قواعد اللغة وأحكامها... والشعر في اللغات كلها؛ له أسلوب خاص، وأوضاع ترتب في الكلام، يُقبل من الشعراء ولا يقبل من الكُتّاب عادة، ولا يعد أصلاً ويتبع في النثر، ومن ثم لا يصلح الشعر لأن يكون هو الطريق للقوانين النحوية، لأنه لا تؤمن فيه السلامة والاستقامة بحكم ما به من قيود، وشواهد ذلك كثيرة، خاصة في آراء الكوفيين، الذين يبنون على الشعر والكلام.

- ذبوع المنطق الصورى (الأرسطى)، باعتباره منهجاً للبحث والجدل في قضايا العلوم العقلية، وظهر فاعليته في المجادلات الكلامية، مما حفز النحاة- وكانوا في جدل ومناظرات - على الأخذ به. والمنطق الصورى فكر مجرد، لا يقيدده واقع، ومن ثمّ يفتح أمام العقل متاهات، يجد فيها مجالاً رحباً لاستهلاك الوقت في مناقشات اجترارية في معظمها، ومن ثمّ أغرقوا النحو العربي في قضايا منطقية مجردة، ومن ثم فقد كانت سيطرة المنطق الصورى وما تولد عنها من الإغراق في التجريد والتعليل، هي المسئولة عن عدد كبير من عيوب النحو العربي وصعوباته.

رابعاً: القواعد النحوية:

حاول بعض من تعرضوا لدراسة مشاكل اللغة العربية؛ وخاصة اللغويات (النحو/ الصرف)، أن يرجعوا بعضاً منها إلى طبيعة العربية ونظمها المختلفة، فذكر بعضهم ظاهرة الإعراب، ورأى أن الحل لذلك هو التخلص منها بالتسكين، كذلك أرجع بعضهم صعوبة العربية إلى ظواهر نحوية وصرفية، مثل: العدد وأحكامه، والمنوع من الصرف، والاستثناء، وجموع التكسير، وأبواب الثلاثي ومصادره، فضلاً عن الجوانب الخارجة عن النحو، مثل: صور الحروف، ومشكلات الإملاء والطباعة.

محاولات إصلاح مشكلات اللغويات (النحو والصرف):

أما محاولات إصلاح هذه المشكلات وعلاجها؛ فقد بدأت بمجموعة من المحاولات البسيطة والمتناثرة، ثم جرت محاولة ابن مضاء الجريئة في حوالي منتصف القرن السادس الهجرى؛ ثم تتابعت في العصر الحديث، وفي مصر خاصة، حيث جرت عشرات المحاولات والتجارب، والتي لخصت أهم ملامحها بعد رجوعي إلى الكتب والمراجع ذات الصلة، وأهمها: (ابن مضاء القرطبي، 1947)، (عبدالوارث سعيد، 1985)، (شوقي ضيف، 1999)، (النحو الجديد بين إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف، 2018)، (في النحو العربي، 1986)، (المنوال النحوي العربي، 1998)، وفيما يلي أهم هذه الملامح باختصار:

أولاً: بالنسبة لمشكلات كتب (النحو/الصرف):

قام بعض النحويين بنقد القصور الموجود في كتب النحو، حيث وضع المبرد كتابه: "الرد على سيبويه"، كما قام بعضهم بتأليف كتب عالجت كتاب سيبويه، لتعويض ما به من قصور... من ذلك الشروح التي قامت عليه، وهي تجاوز العشرين، أو على مشكلاته وأبنيته، وهي تزيد على العشرة، أو على شواهدة وتبلغ أربعة عشر كتاباً، ومنها ما أُلّف في الاعتراض عليه، أو الدفاع عنه، أو اختصاراً له، أو اختصاراً لشروحه، وغير ذلك.

- بالنسبة لمشكلة التطويل:

فقد أُلّفَت مجموعة من الكتب دارت حول فكرة اختصار النحو، وقد ظهرت كلها- بالطبع- بعد كتاب سيبويه، وعلى مدى نحو قرنين من الزمان، ومن هذه الكتب: "مقدمة في النحو"، لخلف الأحمر (ت 180هـ)، و"مختصر في النحو"، للكسائي (ت 198هـ)، وغير ذلك.

- بالنسبة لمشكلة غموض اللغة:

فقد لقيت هذه المشكلة اهتماماً كبيراً من النحاة، فألّف بعضهم كتباً تستهدف تحقيق الوضوح في النحو بالبعد عن المناقشات والتعليقات المنطقية، ومن ذلك: "الواضح" و"الموضح"، لابن الأنباري (ت 327هـ)، و"الإيضاح"، و"الجمال"، للزجاجي (ت 337هـ)، و"الإيضاح"، لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)، وغير ذلك.

- بالنسبة لنواحي القصور في كتب (النحو/الصرف):

وهو الاضطراب، وانعدام الخطة المحكمة؛ فقد كانت محاولات الإصلاح أكثر وضوحاً وجدية، ومن ملامح هذا على سبيل المثال ما قام به المبرد، حيث كان أول من تصدّى للمادة النحوية ككل، وتناولها في شمول، وصاغها في وضوح ورتبها في منهج يختلف عن منهج سيبويه، وذلك في كتابه "المقتضب"، ومع ذلك لم يسلم هذا الكتاب من بعض الاضطراب، وكذلك فعل الزمخشري (ت 538هـ) في كتبه: "الأنموذج"، "المفرد والمؤلف"، ثم "المفصل"، وكذلك فعل ابن مالك (ت 672هـ) في "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، وابن هشام في: "مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب"... ولا يتسع المقام لعرض أهم ما جاء فيهما.

ثانياً: بالنسبة لمناهج النحويين:

فقد بدأ الإصلاح بمجموعة من الإرهاصات، أو الملاحظات العابرة، وعلى سبيل المثال: يقول أبو على الفارسي عن الرماني (ت 384هـ) وكان معتزلياً يأخذ بالمنطق كثيراً في دراسته للنحو: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء".

وكذلك ما فعله ابن ولاد المصري (ت 232هـ)، الذي حمل على فكرة تحكيم القياس في النحو، وذهب إلى إنه "لا يصح الطعن على العربي، أو رميه باللحن والخطأ، أو تقديم القياس على العادة المسموعة، ولا يجوز تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى القياس النظرى"، وكذلك فعل أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، وابن حزم (ت 456هـ)، وأهم من كل هؤلاء ابن مضاء، حيث دعا إلى:

- إلغاء نظرية العامل، التي تحتم وجود عامل لفظى، أو معنوى يُحدث الإعراب في الكلمات المختلفة، وهو ما سبق تفصيله في مقدمة البحث.

- إلغاء العلل الثواني والثالث: ويقصد بالعلل التوصل للأسباب التي أحدثت الإعراب في الكلمات، وقد جعلها النحاة أوائل وثواني وثالث. وقد أراد ابن مضاء الإبقاء على العلل الأوائل فقط، حيث تجعلنا نعرف مثلاً أن كلَّ فاعل مرفوع، أما ما وراء ذلك من علل ثوانٍ وثالث؛ فحرى بنا أن نحطمه تحطيماً، كما حطمنا نظرية العامل.

- إلغاء الإعراب التقديرى في الكلمات المقصورة والمنقوصة، والمضافة إلى ياء المتكلم، والكلمات المبنية، حيث يقال في هذه الأنواع الأربعة: الكلمة محلها الرفع، أو النصب، أو الجر، فمثلاً في قولنا: "قامت لُبْنَى...يكتفي بالقول: لبنى فاعل مرفوع، ولا يقال: مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها التعذر، لأن الكلمة اسم مقصور، وغير ذلك في المنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم، والكلمات المبنية.

- إلغاء التمارين غير العملية وقد ضرب ابن مضاء لذلك مثلاً، هو قول النحاة: "ابن (ضغ) من كلمة (البيع) على وزن (فُعَل)...فإن من الممكن أن يقول شخص (بُوع)؛ محتجاً بأن الياء في (البيع) سُكُنَتْ وضم ما قبلها فقلبت واواً؛ قياساً على قلب العرب لها واواً، في مثل: (مُوقِن، مُوس)، حيث إن أصليهما: (مُيقِن، مُيسِر)، ومن الممكن أن يقول شخص آخر: (بُيع)؛ محتجاً بأن الياء سُكُنَتْ، وضم ما قبلها، فقلبت الضمة كسرة؛ قياساً على قلب العرب لها في مثل: (بِيض، عَيْن، غَيْد)، في جمع: (بيضاء، عِيَاء، غِيَاء).

وفي العصر الحديث... تعددت محاولات إصلاح مناهج النحو والصرف، منها؛ محاولة رفاة الطهطاوى (1801-1873) عندما أخرج كتابه "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية"، وهو من أوائل كتب النحو الحديث، حيث مثل قفزة واسعة في مجال تبسيط كتب النحو، إذا قيسَ بما كان متداولاً في ذلك الوقت من كتب النحو.

وقد تتابعت بعد ذلك المحاولات؛ ومن أشهرها محاولة إبراهيم مصطفى 1937، فقد ظهر كتابه "إحياء النحو" في 1937، بعد موجة انتقادات ظهرت في العصر الحديث لمنهج النحاة القدماء، ويعدّ هذا الكتاب أول كتاب ظهر في العالم العربيّ في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية". وقد قدم له طه حسين، ونوّه في مقدمته عن أهمية الكتاب وأثره، وذكر أن تسمية الكتاب (إحياء النحو) إنما جاءت بإشارة من عنده، إذ إنه يتصور إحياء النحو على وجهين: "أحدهما أن يقربّه النحويون من العقل الحديث؛ ليفهمه ويسیغه ويتمثله ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب، والآخر أن تشیع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وفروعه، وتضطرّ الناس إلى أن يُعنوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه"، ثم ذكر أن إبراهيم مصطفى قد وُفق إلى إحياء النحو على هذين الوجهين. (26)

أما المؤلف فقد حدد غرضه من هذه المحاولة بقوله: "أطمع أن أُغَيّر منهج البحث النحويّ للغة العربيّة، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدّلهم منه أصولاً سهلة يسيرة، تقربهم من العربيّة، وتهدّهم إلى حظ من الفقه بأساليبها" (27)، والمحور الرئيسي الذي يدور حوله الكتاب، ومنه تنبثق الأفكار التجديدية فيه هو "أن علامات الإعراب تدل على معان متعددة ... في تأليف الجملة وربط الكلم". (28) ومن أشهر القضايا التي تناولها إبراهيم مصطفى هي: النحو كما تعامل معه النحاة، وكذلك وجهات البحث النحوي، وأصل الإعراب، ومعاني الإعراب، العلامات الأصلية للإعراب، وأن الفتحة ليست علامة إعراب، وأن الأصل في المبني أن يسكّن، والعلامات الفرعية للإعراب، والتوابع. وقد تضمنت محاولة إبراهيم مصطفى من خلال كتابه "دعاوى جوهريّة حول إصلاح النحو وتيسيره كما غالى في نقد النحاة وتخطئتهم واتخذ لنفسه أسلوباً أشبه بأسلوب البحث العلمي الموضوعي، لم يكن ذلك مألوفاً من قبل في هذا الميدان، وبسبب ذلك كله ... أثار الكتاب ضجة واسعة، وتناوله بالنقد عدد كبير من الباحثين" (29)، منهم أحمد أحمد بدوي، ومحمد محمد عرفة في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة)، ومرسي جار الله

الروسي في كتابه (النقود على تفاصيل عقود كتاب إحياء النحو)، وعبد المتعال الصعيدي في كتابه (النحو الجديد)، ومحمد الخضر حسين في كتابه (دراسات في العربية وتاريخها)". (30)

وبقدر ما تعرضت تلك المحاولة التجديدية للنقد فقد افتنن بها وبالكتاب الكثيرون؛ منهم: مهدي المخزومي فقد ذكر أن كتاب (إحياء النحو) كان مصدراً أساسياً من مصادره في محاولته التجديدية في كتابه (في النحو العربي؛ نقد وتوجيه) وأنه تأثر بكثير من آراء إبراهيم مصطفى (31)، ومنهم: أحمد عبد الستار الجواري الذي أكد ريادة إبراهيم مصطفى لحركة التجديد النحوي في العصر الحديث، فقد ذكر في مقدمة كتابه (نحو التيسير): أنه ألفه " مستهدياً بمن فتح أبواب هذه الدراسة الحديثة وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى " (32)، وقال في موضع آخر: " وبياناً للحقيقة نقرر أن الجهد الأصيل في هذا الباب يقوم على إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، فهو الذي فتح مغاليق هذا الباب وهو الذي أثار للأذهان سبيل الخوض فيه". (33)

(26) دراسات نقدية في النحو العربي، المقدمة ج.

(27) إحياء النحو، المقدمة س.

(28) إحياء النحو، ص 49.

(29) في إصلاح النحو العربي، ص 99.

(30) المرجع السابق، ص 160.

(31) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 74-70.

(32) نحو التيسير، ص 7.

(33) المرجع السابق، ص 23.

ومع هذا وذاك يبقى إبراهيم مصطفى رائداً لحركة التجديد والتيسير في العصر الحديث، ويبقى كتابه منبعاً مهماً للتطوير والتجديد لكل من جاء بعده؛ ومن مؤشرات عظم تأثيره موقف وزارة المعارف المصرية؛ فقد شكلت لجنة عام 1938، لتيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، وقدمت تقريراً تضمن العديد من التوصيات، وقد درسها مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ فأقر بعضها، وعدّل بعضها، وكان مما جاء في هذا التقرير:

- وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديرى والمحلى.
- إلغاء التمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية، واعتبار كلاً منها في موضعه أصلاً، فليست هناك علامات نائبة عن أخرى.
- إلغاء ضمائر الرفع المستترة، جوازاً، أو وجوباً في الماضي والأمر، وفي المضارع كذلك، مع اعتبار أحرف المضارعة إشارات إلى الموضوع أغنت عنه.

ثم جاءت محاولة شوقي ضيف لتبقي الأهم في هذا الصدد؛ فقد وضع شوقي ضيف مشروع التيسيري في ثلاثة كتب. وقد مر بثلاث مراحل، مرحلة تحقيق كتاب الرد على النحاة 1947، ثم تأليف كتابين: الأول "تجديد النحو" 1982، والثاني "تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً" 1986.

وقد قسم مشروعه إلى ثلاث مراحل تتضمن ستة أسس كالتالي: الأسس الثلاثة الأولى، فكان المنطلق فيها: إعادة تنسيق أبواب النحو وكذا إلغاء الإعراب التقديرى والمحلى، وأن لا نتجاوز إعراب الكلمة إلا بما يصحح النطق. وأما الأساس الرابع، فكان لضبط الحدود والأبواب النحوية. وأما الخامس والسادس: فكانا للحذف والزيادة؛ من خلال حذف ما يراه زائداً، وزيادة نواقص ضرورية في النحو التعليمي. وتفصيل ذلك كالتالي:

- إعادة تنسيق أبواب النحو: نظر شوقي ضيف في منهج النحاة في توبيخ النحو، فخلص إلى إعادة ترتيبه وفق ما تتطلبه حاجة الدارس "حيث يستغنى عن طائفة منها برد أمثلتها إلى الأبواب الباقية، حتى لا يتشتت فكر دارس النحو في كثرة من الأبواب" (34)، وذلك كالتالي:

- إلغاء أبواب من النحو نحو: بابي التنازع والاشتغال لأنهما قاما على افتراضات النحاة، ولم ينص عليها المسموع من كلام العرب. وقد تبع في حكمه هذا رأي ابن مضاء، واستند لقاعدة أقرها سيبويه مفادها: لا يتنازع عاملان على معمول واحد (35)، وقد أيده عباس حسن في إلغاء التنازع لأنه من أكثر أبواب النحو اضطراباً وتعقيداً. (36)

- حذف أبواب والإبقاء على أمثلتها نحو: باب كان وأخواتها وظن وأخواتها: باب أعلم وأخواتها، باب كاد وأخواتها، باب (ما، ولا، ولات، وإن) العاملة عمل ليس، فباب"كان" أدمجه في باب الفعل العام.(37)، وضم أمثلة هذه الأبواب إلى المفعول به.

- أبقى على باب المنصوبات، وأعاد ترتيب باب التمييز وضم إليه: اسم التفضيل، والصفة المشبهة، وفعل التعجب، وصيغ المدح والذم، وباب الاختصاص وحذف كنايات العدد وضم أمثلته إلى التمييز.(38)، أما بابا التحذير والإغراء فضمهما إلى باب الذكر والحذف، وضم بابي الترخيم والندبة إلى باب النداء. كما نقل التوابع من باب الجمل إلى باب الاسم المفرد وهذا لسبب تعليمي محض.(39)، ومما يؤخذ على هذا التصنيف أنه ألغى كثيرا من أبواب النحو، وكان الأجدد أن يراجع حكم الإلغاء لأنه أدى لخلط النحو ولم ينظمه.

- إلغاء الإعراب التقديري والمحلي: كانت محاولات شوقي ضيف لتيسير النحو أو تجديده تقوم ضمن نشاطات مجمع اللغة بالقاهرة، حيث اتفق مع اللجنة الوزارية بإلغاء الإعراب التقديري والمحلي في مثل: جاء الفتى، بإعراب الفتى فاعل، وفي مثل هذا زيد تعرب هذا مبتدأ، وفي الإعراب المحلي: (زيد يكتب الدرس) فجملة (يكتب الدرس) خبر لزيد. غير أن المجمع عدل عن هذا الإعراب سنة 1979 وعاد إلى الإعراب التقديري والمحلي دون تعليل(40) مراعاة لشروط التعلم وظروف المتعلم. والتقدير عنده مرفوض، إذ ألغى متعلقات الظروف والمجرورات، وكذا الإعراب بالعلامات الفرعية. وقد قرر المجمع سنة 1945 هذا الإلغاء، وأخذ به في دورته سنة 1979.(41)

وقد اعترض محمود فهمي حجازي على إلغاء التقدير، ودعا إلى الإبقاء عليه لأنه يشكل عملية التكامل بين عناصر الجملة الظاهرة والمقدرة. (42)، والدرس الحديث اهتم كثيرا بدور البنية العميقة التي يمثلها التقدير في التحليل الدلالي لكشف الغموض عن التركيب.

ثم تأتي محاولة إبراهيم أنيس؛ الذي لم يكتف بالتوجه للإعراب وإنكار دوره في المعنى، بل لاحظ أن بعض قواعد النحو تحتاج إلى إعادة نظر وتقويم منها، التتوين، والتمثي، والمذكر السالم، والقياس.

(34) تجديد النحو، ص4.

(35) الكتاب، لسبويه، ص 263.

(36) النحو الوافي، ص201-202.

(37) تجديد النحو، ص18-19.

- **التنوين:** يقف ابراهيم أنيس عند ظاهرة التنوين في العربية، لأجل الحصول على ما يخدم طرحه، فنراه يقول: " أما الاسم المنون فيحتاج منا إلى تفسيرين: أحدهما: أغنانا عنه النحاة حين قرروا أن هذه النون تتحرك حين يليها مباشرة حرف ساكن وسموا هذا أيضا بالتقاء الساكنين، أما التفسير الثاني الذي يحتاجه الاسم المنون، فهو خاص بالحركة التي قبل نون التنوين، إذ يجعلها النحاة حركة إعراب تعبر عن الفاعلية أو المفعولية"(43)، فقد ربط أنيس التنوين بنظام المقاطع، حيث وجد أن النحاة يحذفون نون التنوين لالتقاء الساكنين، وأن مثل هذا الحذف كثير، فكاد يكون قياسا(44) إلا أنه لا يمكن أن يكون مطردا. ويلتقي أنيس مع إبراهيم مصطفى في تفسيره للتنوين، يقول: "ويعجبني تفسير صاحب إحياء النحو لظاهرة التنوين حين برهن على أنه علامة تكبير."(45)

(38) تجديد النحو، ص 11-12.

(39) تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص 49.

(40) الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ص 60.

(41) تجديد النحو، ص 25-26.

(42) مدخل إلى علم اللغة، ص 110.

(43) من أسرار اللغة، ص 259-260.

(44) يُنظر: شرح المفصل، ص 160.

(45) من أسرار اللغة، ص 158.

- جمع المذكر السالم والحكم النحوي: ينظر إبراهيم أنيس في جمع المذكر السالم، ويلحق دليل إعرابه بالحروف بالمشى (46)، ويذكر كذلك أنه: " لا فرق بين صيغتي الجمع من الناحية الصوتية، ويسوق شواهد كثيرة من القرآن الكريم للاحتجاج به على أن العرب قد استعملت صيغة واحدة للتعبير عن الجمع، ومن ذلك قوله تبارك وتعالى: (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (47).

فالفرق الدلالي بين الصيغتين ظاهر، وقد وضحه المفسرون، وأثبتته الطاهر ابن عاشور في أن العطف بالنصب " طريقة عربية في عطف الأسماء الدالة على صفات محامد، على أمثالها، فيجوز في بعض المعطوفات النصب على التخصيص بالمدح، والرفع على الاستئناف للاهتمام، كما فعلوا ذلك في النعوت المتتابعة سواء كانت بدون عطف أم بعطف، فالصيغتان "المقيمين" و" المؤتون" المعطوفتين الواحدة بالنصب والأخرى بالرفع، تفسران على أنهما " مما يجري على قصد التفنن عند تكرار المتتابعات" (48)

- القياس والحكم النحوي:

عرض إبراهيم أنيس لنوعين من القياس هما: القياس اللغوي والقياس الخاطيء. وقد وقع في الخط بينهما؛ بسبب منهجه الذي يتجه فيه من القواعد الجماعية إلى النظائر الفردية؛ فهذا التوجه أوقعه في اضطراب فهو " لا يميز بين القياس كمظهر من مظاهر تجليات اللسان، وبين القياس الخاطيء، ولا يمكن أن نجتمع بين وجهتي النظر تحت باب واحد دون تمييز." (49)

ثم إن إبراهيم أنيس لا يعترف بوجود فوارق في القياس سوى تقدم الزمن الذي جعل منه قرينة للحكم على صحة هذا القياس وفساد ذلك، ولذا نجده يقول: " ولا فرق بين قياسنا وقياسهم سوى أن عملهم قد تقدم به الزمن فاعتبره العلماء صحيحا مقبولا، على حين أن قياسنا الخاطيء الآن يأباه اللغويون ويعدونه من الأخطاء التي يجب أن نتحاشاها ونتجنبها." (50)

(46) من أسرار اللغة، ص 272.

(47) النساء: الآية (162).

(48) التحرير والتنوير، ص 29.

(49) المنوال النحوي، ص 33.

(50) من أسرار اللغة، ص 44.

وقد زج هذا النص بالنحو وأصوله في صراع بين القدماء والمحدثين، وهو صراع لا تحتاجه اللغة بأي حال من الأحوال. فالعرب كما عُرف عنهم برعوا إلى حد كبير في تقعيد لغتهم وضبط أحكامها وصولاً إلى بنية صحيحة وقوية؛ وقد اعتمدوا في ذلك على المنهج المعياري، ولكنهم أحياناً كانوا يلجأون لمناهج فرعية أخرى لصعوبة تطبيق المنهج المعياري في كل الأحوال.(51)

وعلى الرغم من إخفاق إبراهيم أنيس في محاولته التجديدية لعلم النحو كما تصورهما وخطط لها واقتنع بها على المستويين النظري والتطبيقي، إلا أنه برع في ميدان الصوتيات والتي بلغت عنده حد التنظير، وكذا الاطلاع الواسع على الدراسات اللسانية الغربية.

ثم جاءت محاولة مهدي المخزومي؛ فقد أدرك أن محاولة أستاذه إبراهيم مصطفى لم يكتب لها النجاح حيث عصفت بها رياح المحافظين الذين رفضوا أي تغيير للأصول النحوية، وكانت ردود فعلهم اتهاماً واستعداء، فلم يحسن الدارسون استقبال محاولته الأصيلة، فكان ذلك خيبة أمل قعدت به عن أن يواصل ما.(52)

- إلغاء نظرية العامل: نظر المخزومي في النحو، ورأى أن من الأولويات في إصلاح النحو وتخليصه مما لحق به، هو إعادة النظر في نظرية العامل. فذكر في مقدمة كتابه " في النحو العربي نقد وتوجيه" الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من خلال تأليف هذا الكتاب وهو " أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة قد جعلوا من هذا المنهج منطلقاً لأعمالهم، ومن العامل محورا لدراساتهم، وقد أوقعهم هذا في مشكلات كثيرة اتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها، وأتعبوا الدارسين".(53).

(51) اللغة بين الوهم وسوء الفهم، ص11.

(52) قضايا نحوية، ص29.

(53) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص16.

- الإعراب وثنائية الوظيفة النحوية: عرض المخزومي لتعريفات الإعراب التي أشعرته بالاتجاه الفلسفي، ورأى أن أحسن تعريف هو أن: "الإعراب بيان للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية ككونها مسندا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو غير ذلك. وعلامات الإعراب عنده ثلاث، اثنتان دالتان على وظائف نحوية، والثالثة مفرغة من الوظيفة؛ فالضمة علم إسناد، والكسرة علم الاضافة، أما الفتحة فليست علما لشيء خاص. (54)

- المصطلح النحوي: اتخذ المخزومي من المصطلح منطلقا لعمله التجديدي، فهو يراه أداة النحو وبه يتقوم المعنى. ولما كان يعترف بفضل مدرسة الكوفة في توجيه النحو، انصرف يتتبع المصطلحات الكوفية، ويقرها في محاولته التجديدية. غير أن الرؤية المصطلحية لديه اتسمت بالاضطراب؛ إذ كان يقر مصطلحا في هذا الكتاب ثم يستبدله في كتاب آخر مثل مصطلحي: الموصولات والإشارات(55)، إذ عدما أسماء ثم عدل فأسماهما كنايات. (56)

ثم جاءت محاولة تمام حسان؛ والتي تمحورت في نقد نظرية العامل والدعوة إلى إلغائها تدريجيا؛ إذ نقضها بإيراد البديل المتمثل في القرائن، إذ نجده يقف عند كل قرينة بخلاصة يبين فيها فساد نظرية العامل، وإنها مجرد مبالغة وقع فيها النحاة جرهم إليها التقليد، يقول: "وبهذا يتضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها" (57)

ورأى حسان أن العلامة الإعرابية قرينة غير كافية لتحديد المعنى فهي لا تعني وجود العامل النحوي؛ فقد ألغى العامل، وانتظمت العلامة في سلسلة القرائن المكلفة بالبحث عن المعنى؛ فهي لا ترتبط بالتركيب إلا من جهة المعنى وبهذا يكون قد حول أول مسار للنحو وهو العلامة من الاتجاه الشكلي إلى الاتجاه المعنوي. (58)

(54) المرجع السابق، ص 67.

(55) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنصوص 200.

(56) في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص 51-52.

(57) العربية معناها ومبناها، ص 10.

(58) اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ص 35.

ثالثاً: واقع تدريس النحو والصرف بالجامعات الإماراتية:

تُعتبر جامعة الشارقة والجامعة القاسمية من أهم وأكبر المؤسسات التعليمية المعنية بتعليم العربية لغير الناطقين بها في دولة الإمارات العربية، حيث تقدم كل منهما العديد من المقررات والساعات في ميدان تعليم اللغة العربية سواء للناطقين بها، أو لغير الناطقين بها من شتى بقاع العالم الإسلامي، وذلك من خلال مؤسستين كبيرتين هما: مركز تعليم اللغات، وكلية الآداب في الجامعتين؛ حيث تدرس مقررات اللغويات (النحو/ الصرف) لأكثر من تخصص وفي معظم المستويات.

وبالنسبة لخطة الدراسة بالجامعة القاسمية وجامعة الشارقة فإنها تقوم على نظام الساعات المعتمدة؛ وفيها يدرس الطالب ما مجموعه (135) ساعة معتمدة كي يتخرج؛ حاصلًا على درجة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، وتلك الساعات موزعة كالتالي:

أولاً: (81) ساعة معتمدة (متطلبات تخصصية)، مقسمين إلى:

- (69) ساعة (متطلبات تخصصية إجبارية).

- (12) ساعة (متطلبات تخصصية اختيارية).

ثانياً: (54) ساعة معتمدة (متطلبات عامة)، مقسمين إلى:

- (30) ساعة (متطلبات جامعية). مقسمين إلى:

* (18) ساعة (متطلبات جامعية إجبارية).

* (12) ساعة (متطلبات جامعية اختيارية).

- (24) ساعة (متطلبات كلية). مقسمين إلى:

* (15) ساعة (متطلبات كلية إجبارية).

* (9) ساعة (مساقات إسلامية مساندة).

ومساق (النحو) من المتطلبات التخصصية الإجبارية؛ حيث يتم تدريسه في أربعة مستويات، كالتالي: (نحو-1)، (نحو-2)، (نحو-3)، (نحو-4) يدرس الطالب كل مستوى في فصل دراسي مستقل بواقع (3) ساعات أسبوعياً، ما يعني أن الطالب يدرس (12) ساعة معتمدة نحو في أربعة مستويات قبل تخرجه، وعليه فإن مقرر النحو يمثل (14.81%) من إجمالي المتطلبات التخصصية، ويمثل (17.39%) من إجمالي المتطلبات التخصصية الإجبارية.

ومساق (الصرف) من المتطلبات التخصصية الإجبارية؛ حيث يتم تدريسه في مستويين، كالتالي: (صرف-1)، (صرف-2)، حيث يدرس الطالب كل مستوى في فصل دراسي مستقل وذلك بواقع (2) ساعتين أسبوعياً، ما يعني أن الطالب يدرس (4) ساعة معتمدة صرف في مستويين قبل تخرجه، وعليه فإن مقرر الصرف يمثل حوالي (4.93%) من إجمالي المتطلبات التخصصية، ويمثل حوالي (5.79%) من إجمالي المتطلبات التخصصية الإجبارية.

ومن هنا تتضح مدى عناية الجامعات الإماراتية ممثلة في جامعتي (الشارقة والقاسمية) بتدريس مقررات (النحو/ الصرف) ما يتسق مع أهداف تلك الجامعات من ناحية، وما يعكس أهمية البحث الحالي من ناحية أخرى.

رابعاً: توجهات الخبراء ودورها في تطوير مناهج النحو والصرف:

بداية ينبغي أن نتعرض بشئ من التفصيل لمصطلحات: (توجهات، الخبراء، تطوير)، لأنها مصطلحات البحث الرئيسية؛ لكي تكون من الواضح بمكان، وذلك كالتالي:
- توجهات: جمع، مفردة (توجّه)، وقد أفرد المعجم الوسيط حوالي الصحفتين لشرح المصطلحات والمعاني المأخوذة من مادة: (و-ج-هـ)، ويقتصر الباحث هنا على المعاني المتصلة بالبحث، فقد أوضح أن الفعل (توجّه) بمعنى: ولى وجهه إلى الشئ، وفي المثل: "أينما أوجّه ألقّ سعداً"، وكذلك كلمة (اتجه) إليه: أقبل بوجهه عليه، و(الوجهة)، (الوجهة): الجانب والناحية، وهي الموضع الذي تتوجه إليه وتقصده، وكذلك كل مكان استقبلته". (59)

المعنى ذاته هو الذي أشار إليه القرآن الكريم، في سورة القصص، حكاية عن موسى، عليه السلام: "ولما توجه تلقاء مدين" وعلى ذلك؛ فقد انتقل المعنى هنا من الحسية المادية إلى المعنوية المجردة، فصار التوجه بمعنى: الرأي، أو وجهة النظر التي يتوجه إليها الفرد ويميل.
أما التوجهات: فهي مجموعة المقترحات والإجراءات العملية التي تهدف لتطوير مناهج اللغويات (النحو والصرف) بالمرحلة الجامعية، من حيث محتواها، وأساليب تدريسها، وأساليب تقييمها.

(59) المعجم الوسيط، 2004، (ج 2)، ص1015.

- "الخبراء"، جمع (خبير)، وهي مأخوذة من (خَبَرَ الشيء): أي بلاه وامتحنه، وعرف خبره على حقيقته، فهو خابر، و(خَبُرَ) الرجلُ: أي صار خبيراً، و(الخبير): اسم من أسماء الله الحسنى، أي العالم بما كان وما يكون، وهو أيضاً الإنسان ذو الخبرة، الذي يَجْبُرُ الشيء بعلمه، وفي التنزيل العزيز: "فأسأل به خبيراً"، وفي المثل: "على الخبر سقطت". (60)

- تطوير: مأخوذة من: (طَوَّرَ الشيء): حَوَّلَهُ من طور إلى طور، و(تَطَوَّرَ): تحول من طور إلى طور، و(التطور): التغيير التدريجي، الذي يحدث في بنية الكائنات الحيّة وسلوكها، ويُطلق أيضاً على التغيير التدريجي، الذي يحدث في تركيب المجتمع، أو العلاقات، أو النظم، أو القيم السائدة فيه(61)، ومع أن المعجم لم يذكر مصطلح (تطوير)، إلا إنه مأخوذ من المادة نفسها، والتطوير يكون عن قصد ونية، وفعل مباشر من الإنسان، والتطور يكون بالانفعال الذاتي للأشياء، أو بالفعل غير المباشر من قبل الإنسان. وفي ضوء هذه المعاني اللغوية؛ يكون المراد هنا هو مدى ميل خبراء وأساتذة اللغويات وقبولهم للمقترحات والإجراءات، التي اقترحتها الباحثة لتطوير محتويات مقررات اللغويات (النحو/الصرف)، وكذلك أساليب تقديمها وتقييمها، وهي ما تضمنته استبانة توجهات التطوير (أداة البحث)، أو رفضهم لهذه المقترحات.

فتوجهات هؤلاء الخبراء وآراؤهم تكون حاکمة، وذات دلالة قوية، فهم ذوو شأن كبير في هذا المجال، فهم بحكم وظائفهم الأكاديمية ودرجاتهم العلمية؛ قد خبروا مجالهم وبرعوا فيه، وصارت لهم معرفة قوية بكل تفاصيله وجزئياته، ومن ثم فإنه ينبغي التعويل عليهم، والاعتماد على توجهاتهم للإفادة منها، وتوظيفها في تطوير مناهج اللغويات (النحو/الصرف) بالمرحلة الجامعية، وتحديد طبيعة هذا التطوير، ومستواه، وأساليبه، وهو ما سعت الباحثة إليه، وجعلت منه الهدف الرئيسي للبحث. غير أن الأدبيات في مجال توجهات تطوير المناهج لدى الفئات ذات الصلة، وخصوصاً الدراسات والرسائل العلمية تعدّ قليلة جداً، وهي رغم قلتها- لم يتناول أيُّ منها توجهات تطوير مقررات اللغويات (النحو/الصرف) لغير الناطقين بالعربية لدى خبراء وأساتذة اللغويات.

(60) المرجع السابق، 2004، (ج 1)، ص 214.

(61) المرجع السابق، 2004، (ج 2)، ص 569.

وفي ضوء ما سبق؛ فإن السعي لتحديد توجهات خبراء وأساتذة اللغويات أمر ضروري لتطوير مقررات اللغويات (النحو/الصرف)؛ وجعل تعلمها وتحصيلها ميسوراً لدى دارسي العربية من غير الناطقين بها، خاصة وأن مناهج النحو والصرف والبلاغة، وباقي علوم العربية تُمثل الأداة والوسيلة لفهم مصدرى التشريع الإسلامي: القرآن الكريم والسنة النبوية، وما يترتب على ذلك من فهم الأحكام والفتاوى والاجتهاد في كافة القضايا.

إجراءات البحث:

لتحقيق الأهداف المحددة للبحث، ورصد نتائجه، قامت الباحثة بالخطوات الآتية:

- 1- استخدمت المنهج (الوصفي التحليلي)؛ لوصف فكرة البحث وتحديد أهدافها، وتحليل كل ما يرتبط بها.
- 2- أعدت استبانة توجهات تطوير مقررات اللغويات (النحو/الصرف)، والتي تكونت من (34) توجه، موزعة على ثلاثة محاور كالتالي:

الأول: توجهات عامة للتطوير؛ ويتضمن (7) توجهات.

الثاني: توجهات تطوير المحتويات؛ ويتضمن (11) توجه.

الثالث: توجهات تطوير استراتيجيات التدريس؛ ويتضمن (9) توجهات.

الرابع: توجهات تطوير أساليب التقييم؛ ويتضمن (7) توجهات.

- 3- حددت صدق (الإستبانة) باستخدام طريقة (صدق المُحكَمين)، وثباتها باستخدام معادلة (ألفا كرونباخ)، وعليه أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتطبيق.

- 4- بعد تأكد الباحثة من صلاحية الاستبانة للتطبيق، وبعد قيامها بتحديد أفراد العينة، قامت بتطبيقها على عدد (20) من أساتذة اللغويات (النحو/ والصرف) بالجامعة القاسمية وجامعة الشارقة.

نتائج البحث:

- بعد تسلّم نسخ الاستبانة والتي تم تطبيقها عن بُعد؛ عبر البريد الإلكتروني، قامت الباحثة بتفريغ البيانات الخام، في ضوء الدرجة المخصصة لكل فئة من فئات الاستبانة، وهي: (3 درجات) للأهمية الكبيرة، و(درجتين) للأهمية المتوسطة، و(درجة واحدة) للأهمية القليلة.

كما تم تحديد مدى كل فئة من تلك الفئات السابقة؛ وذلك بطرح أدنى درجة للأهمية وهي الدرجة

- (1) من أعلى درجة للأهمية وهي الدرجة (3)، ثم قسمة الناتج على (2) ليكون مدى كل فئة هو (0,66).

وعليه تم تحديد مدى كل فئة؛ فمدى الفئة الأولى وهي (القليلة الأهمية) يتراوح بين (1-1,66)، ومدى الفئة الثانية وهي (المتوسطة الأهمية) يتراوح بين (1,67-2,33)، ومدى الفئة الثالثة وهي (كبيرة الأهمية) يتراوح بين (2,34-3,00). وهو ما سيتم تفسير نتائج البحث من خلاله.

ويوضح الجدول التالي: التكرارات، والوزن النسبي، ومستوى الأهمية لكل توجه من توجهات تطوير مقررات النحو/الصرف لدى خبراء وأساتذة اللغويات.

جدول (1)

التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات، والانحرافات المعيارية،
ودرجة الأهمية لتوجهات التطوير

م	توجهات التطوير	درجة الأهمية ن = 20									
		المتوسط		قليلة		متوسطة		كبيرة			
		%	الخام	%	ك	%	ك	%	ك		
1	الاسترشاد بمعايير الوثيقة الوطنية المطورة لمناهج اللغة العربية بدولة الامارات العربية.	20	100.00	1	0.00	1	0.00	3.00	73.4	0.31	كبيرة
2	الإفادة من نتائج البحوث والدراسات اللغوية في مجال تعليم وتعلم اللغويات.	17	85.00	3	15.00	1	0.00	2.85	63.6	0.36	كبيرة
3	توصيف مناهج اللغويات ونشرها للطلاب عبر الوسائل التقنية المناسبة.	20	100.00	1	0.00	1	0.00	3.00	73.4	0.31	كبيرة
4	إعداد مناهج اللغويات في صورة إلكترونية، وإتاحتها لجميع الطلاب.	20	100.00	1	0.00	1	0.00	3.00	73.4	0.31	كبيرة

متوسطة	0.71	51.7	2.28	25.00	5	30.00	6	45.00	9	5	عقد مؤتمرات علمية مشتركة بين كليات الآداب، لتطوير مناهج اللغويات.
كبيرة	0.33	71.4	2.85	5.00	1	5.00	1	90.00	18	6	مراجعة توصيات المجمع اللغوية العربية فيما يتعلق بتيسير تعليم اللغويات.
متوسطة	0.68	53.4	2.30	20.00	4	30.00	6	50.00	10	7	العناية بإخراج كتب اللغويات بصورة جيدة؛ (الطباعة/التنسيق).
كبيرة	0.33	68.9	2.85	5.00	1	5.00	1	90.00	18	8	استخدام اللغة البسيطة والأسلوب العصري عند صياغة محتوى كتب اللغويات.
متوسطة	0.68	51.0	2.24	15.00	3	30.00	6	55.00	11	9	مراعاة الترابط والتسلسل في عرض المحتوى اللغوي؛ (من البسيط للمركب).
كبيرة	0.31	73.4	3.00	0.00	-	0.00	-	100.00	20	10	الإقلال من الشواهد النحوية والصرفية التي يمكن الاستغناء عنها، ولا تمثل ضرورة تعليمية.
كبيرة	0.31	71.4	2.95	0.00	-	5.00	1	95.00	19	11	توظيف الأمثلة التي تَمَس حياة الطلاب، في شكل جمل مترابطة ذات معني.
كبيرة	0.31	73.4	3.00	0.00	-	0.00	-	100.00	20	12	البُعد عن الخلاف النحوي والاكتفاء برأي الجمهور، عند تعدد الآراء في المسألة الواحدة.

كبيرة	0.31	73.4	3.00	0.00	-	0.00	-	100.00	20	التركيز على الأهمية الوظيفية للقاعدة النحوية (وسيلة لضبط الكلام وليست غاية).	13
كبيرة	0.36	63.6	2.80	5.00	1	10.00	2	85.00	17	تجنب الدروس قليلة الأهمية الوظيفية للطلاب (التنازع والاشتغال).	14
كبيرة	0.31	73.4	3.00	0.00	-	0.00	-	100.00	20	تجنب الأمثلة الافتراضية المصنوعة في دروس الصرف (التقاء الهمزتين في أول الكلمة).	15
كبيرة	0.31	73.4	3.00	0.00	-	0.00	-	100.00	20	تجنب الإعراب التقديري المربك للطلاب الذي يرد في بعض دروس النحو.	16
كبيرة	0.35	63.6	2.75	10.00	2	5.00	1	85.00	17	إتباع كل درس نحوي بقائمة لأشهر الأخطاء اللغوية المتصلة به.	17
متوسطة	0.77	51.7	2.22	25.00	5	35.00	7	40.00	8	تضمن كتب اللغويات نصوصاً تمثل سيراً ذاتية موجزة لبعض أعلام النحو العربي.	18
كبيرة	0.35	65.5	2.80	5.00	1	10.00	2	85.00	17	مراعاة أساليب جذب انتباه الطلاب للدرس النحوي بشكل متصل.	19
متوسطة	0.69	52.0	2.27	20.00	4	25.00	5	55.00	11	توظيف واستخدام أكثر من شكل للتمهيد لموضوع الدرس.	20
كبيرة	0.31	73.4	3.00	0.00	-	0.00	-	100.00	20	التدرج في شرح القاعدة النحوية من الجزء للكل، ومن البسيط للمركب.	21

كبيرة	0.35	65.5	2.80	5.00	1	10.00	2	85.00	17	التنوع في طرق التدريس المستخدمة في الشرح؛ مراعاةً للفروق الفردية.	22
متوسطة	0.73	51.2	2.31	25.00	5	25.00	5	50.00	10	التنوع في توظيف واستخدام (تقنيات التعليم) أثناء شرح الدروس.	23
كبيرة	0.31	73.4	3.00	0.00	-	0.00	-	100.00	20	الاهتمام بتوظيف مختلف أساليب التعليم والتعلم عن بُعد.	24
كبيرة	0.51	61.7	2.65	15.00	3	5.00	1	80.00	16	الاهتمام بتقديم تغذية راجعة فورية لاستجابات الطلاب أثناء الشرح.	25
كبيرة	0.33	68.5	2.80	10.00	2	0.00	-	90.00	18	توظيف أسلوب الأمثلة (الموجبة)، والأمثلة (السالبة) في شرح القاعدة.	26
كبيرة	0.63	60.0	2.70	5.00	1	20.00	4	75.00	15	الاهتمام بمناقشة واستنتاج جميع الطلاب أثناء شرح الدروس.	27
متوسطة	0.76	50.3	2.20	25.00	5	30.00	6	45.00	9	ربط عمليات التقويم بأهداف الدروس اللغوية بشكل إجرائي.	28
كبيرة	0.33	68.9	2.85	5.00	1	5.00	1	90.00	18	توظيف مستويات التقويم الثلاثة (التمهيدي/ البنائي/ الختامي) في كل درس.	29
كبيرة	0.31	71.4	2.90	5.00	1	0.00	-	95.00	19	التنوع في استخدام الأسئلة الشفوية والأسئلة التحريرية بأنواعها.	30

كبيرة	0.31	71.4	2.90	5.00	1	0.00	-	95.00	19	التنوع بين الأسئلة المقالية القصيرة، والأسئلة الموضوعية بأنواعها.	31
كبيرة	0.67	60.2	2.63	15.00	3	10.00	2	75.00	15	مراعاة شمول الأسئلة للعمليات المعرفية من نحو؛ (التذكر / الفهم / التطبيق).	32
كبيرة	0.33	68.9	2.90	0.00	-	10.00	2	90.00	18	تضمين كتب اللغويات بعض التدريبات والتطبيقات المُجاب عنها.	33
كبيرة	0.35	65.5	2.75	10.00	2	5.00	1	85.00	17	توظيف الواجبات والتكليفات المنزلية المرتبطة بالقاعدة النحوية.	34

يتضح من الجدول السابق؛ أن:

- درجة أهمية (التوجهات) من وجهة نظر أساتذة اللغويات (النحو/الصرف)؛ تراوحت (اجمالياً) ما بين الكبيرة والمتوسطة، بمتوسطات تراوحت ما بين (2.20 / 3.00)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (50.3% / 73.4%).

1- درجة أهمية توجهات المحور الأول (توجهات عامة للتطوير) تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة، بمتوسطات تراوحت ما بين (2.28 / 3.00)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (51.7% / 73.4%).
فقد جاءت التوجهات (5 ، 7) متوسطة الأهمية بمتوسطات تراوحت ما بين (2.28 / 2.30)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (51.7% / 53.4%)، بينما جاءت التوجهات (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 6) كبيرة الأهمية بمتوسطات تراوحت ما بين (2.85 / 3.00)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (63.6% / 73.4%).

2- درجة أهمية توجهات المحور الثاني (توجهات تطوير المحتويات) تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة، بمتوسطات تراوحت ما بين (2.27 / 3.00)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (51.0% / 73.4%).

فقد جاءت التوجهات (9 ، 18) متوسطة الأهمية بمتوسطات تراوحت ما بين (2.27 / 2.31)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (51.0% / 51.7%)، بينما جاءت التوجهات (8 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17) كبيرة الأهمية بمتوسطات تراوحت ما بين (2.75 / 3.00)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (63.6% / 73.4%).

3- درجة أهمية توجهات المحور الثالث (توجهات تطوير استراتيجيات التدريس) تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة، بمتوسطات تراوحت ما بين (2.28/3.00)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (51.2% / 73.4%).

فقد جاءت التوجهات (20 ، 23) متوسطة الأهمية بمتوسطات تراوحت ما بين (2.28/ 2.30)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (51.2%/52.0%)، بينما جاءت التوجهات (19 ، 21 ، 22 ، 24 ، 25 ، 26 ، 27) كبيرة الأهمية بمتوسطات تراوحت ما بين (2.65/3.00)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (61.7%/ 73.4%).

4- درجة أهمية توجهات المحور الرابع (توجهات تطوير أساليب التقويم) تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة، بمتوسطات تراوحت ما بين (2.20 / 3.00)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (50.3% / 73.4%).

فقد جاءت التوجه (28) متوسطة الأهمية بمتوسطات تراوحت ما بين (2.20)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (50.3%)، بينما جاءت التوجهات (29 ، 30 ، 31 ، 32 ، 33 ، 34) كبيرة الأهمية بمتوسطات تراوحت ما بين (2.63 / 2.90)، ونسب مئوية تراوحت ما بين (60.2% / 71.4%).

تفسير النتائج:

يتضح من النتائج السابقة أن معظم توجهات التطوير المطروحة جاءت ما بين الكبيرة والمتوسطة، من وجهة نظر أساتذة اللغويات؛ ما يعني أهمية تطوير مقررات اللغويات (النحو/الصرف)، أيضاً يشير إلى أن أساتذة اللغويات مهتمون ومهمومون بعملية التطوير شكلاً ومضموناً، ويشير كذلك إلى اتساق معظم التوجهات المطروحة بالإستبانة مع قناعات وتوجهات أساتذة اللغويات فيما يخص تطوير مقررات اللغويات (النحو/الصرف)، ما يعني أن البحث سد فجوة حقيقية في البناء المعرفي

والوجداني لأساتذة اللغويات، وأنه بمثابة نقطة انطلاق لتفعيل آلية التطوير في ضوء واقع توجهات الأساتذة المعنيين.

توصيات البحث:

في ضوء نتائج البحث وفي ضوء تفسيرها، يمكن للباحثة أن تقدم التوصيات التالية:

- ضرورة إخضاع أي عملية تطوير لأي مقرر دراسي للنمط العلمي للتطوير.
- عدم الاعتماد في عمليات تطوير المقررات الدراسية على المبادرات الفردية.
- توخي الحذر عند تطوير مقررات النحو لأنه بمثابة العمود الفقري للغة ينبغي التعامل معها ببرفق.
- الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات اللغوية في مجال تعليم وتعلم النحو والصرف.
- عقد مؤتمرات علمية مشتركة بين كليات الآداب، لتطوير مناهج النحو والصرف.
- مراجعة توصيات المجامع اللغوية العربية فيما يتعلق بتيسير تعليم النحو والصرف.

الدراسات المقترحة:

- دراسة تتبعية تاريخية لمحاولات تطوير وتجديد النحو العربي عبر العصور.
- دراسة تحليلية لتجارب مجامع اللغة ببعض البلدان العربية لتطوير مقررات النحو العربي.
- دراسة مقارنة لتجارب تطوير وتجديد النحو بين شرق العالم العربي وغربه.
- دراسة لوضع اختبارات معيارية موحدة لتحديد مستوى غير الناطقين بالعربية (توفيل عربي).
- دوافع تطوير وتجديد النحو العربي قديماً وحديثاً (دراسة تحليلية مقارنة).

المراجع:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- إحياء النحو: (إبراهيم مصطفى)، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د. ط، 1959.
- 3- تجديد النحو، (شوقي ضيف)، دار المعارف، القاهرة، 1982.
- 4- تطوير تعليم اللغة العربية: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: إدارة التربية- ندوة مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، المملكة العربية السعودية، 1984.
- 5- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: (شوقي ضيف) (ط 2)، القاهرة، دار المعارف، 1999.
- 6- الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، (عبد الفتاح الدجني)، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة (2)، 1987.
- 7- الخصائص: ابن جني (392 هـ)، (ت: محمد علي النجار)، بيروت، دار الهدى، الطبعة الثانية، د. ت.
- 8- دراسات نقدية في النحو العربي: (عبد الرحمن أيوب)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1957.
- 9- الرد على النحاة: (ابن مضاء القرطبي)، ت. شوقي ضيف، (ط3)، القاهرة، دار المعارف، 1988.
- 10- السبعة في القراءات: (لابن مجاهد)، ت. شوقي ضيف، (ط 5)، القاهرة، دار المعارف، 2010.
- 11- شرح المفصل لابن يعيش. إدارة الطباعة المنيرية بمصر. ط 5، د. ت.
- 12- صعوبات تعليم الصرف لدى طلاب الصف السادس الأساسي في محافظة شمال غزة: هاني موسى حرب (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية بغزة، 2004.
- 13- في إصلاح النحو العربي؛ دراسة نقدية: (عبدالوارث مبروك سعيد) (ط1)، دار القلم للنشر، الكويت 1985.
- 14- في حركة تجديد النحو في العصر الحديث: (نعمة رحيم العزّاوي)، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1995.
- 15- في النحو العربي نقد وتوجيه: (مهدي المخزومي)، بيروت، دار الرائد العربي، ط (2)، 1986.
- 16- في النحو العربي نقد وتوجيه، (مهدي المخزومي)، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة (3)، 1988.
- 17- في النحو العربي، قواعد وتطبيق، (مهدي المخزومي)، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة (5)، 1989.

- 18- قضايا نحوية: (مهدي المخزومي) المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2003.
- 19- اللغة بين الوهم وسوء الفهم: (كمال بشر)، دار غريب- القاهرة، 1999.
- 20- محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا (دراسة تقويمية في ضوء علم تدريس اللغات): (محمد صاري)، (دكتوراة غير منشورة)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2003.
- 21- مدخل إلى علم اللغة، (محمود فهمي حجازي)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
- 22- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: (مهدي المخزومي)، المجمع الثقافي بأبوظبي، 2002.
- 23- مطبوعات مؤتمر تيسير النحو في مجمع اللغة العربية بدمشق: مجمع اللغة العربية، دمشق، 2002.
- 24- المعجم الوسيط: (إبراهيم أنيس، وآخرون)، (ط4)، مجمع اللغة العربية- مكتبة الشروق الدولية، 2004.
- 25- المعيار في التخطئة والتصويب- دراسة تطبيقية: (عبدالفتاح سليم)، (ط 2)، القاهرة، مكتبة الآداب، 2013.
- 26- ملخص قواعد اللغة العربية: فؤاد نعمة، نهضة مصر (المكتب العلمي للتأليف)، ط. (19)، بدون تاريخ.
- 27- من أسرار اللغة: (إبراهيم أنيس)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة (3)، 1966.
- 28- المنوال النحوي: (عزالدين المجدوب)، دار محمد علي الحامي للنشر، سوسة، 1998.
- 29- نحو التيسير: (أحمد عبد الستار الجوارى)، بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1984.
- 30- النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج): (عبد الراجحي)، دار النهضة العربية؛ بيروت، 1986.